الأمم المتحدة

A/66/895

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2012

Original: Arabic

الدورة السادسة والستون

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي بشأن قرار منظمة التعاون الإسلامي تعليق عضوية سوريا فيها:

يشكل قرار تعليق عضوية سورية في منظمة التعاون الإسلامي خرقا لميثاقها، حيث لم يراع في اتخاذ القرار الإجراءات الواجب اتّباعها في مثل هذه الحالات. كما أن الجمهورية العربية السورية تستغرب قيام منظمة التعاون الإسلامي بهذا الإجراء غير المبرّر، وهي المنظمة التي يشير ميثاقها إلى ”احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو“.

إن حرص منظمة التعاون الإسلامي وأعضائها على سوريا، دولة وشعباً، يجب ترجمته من خلال الانخراط البنّاء والصادق في إعادة الأمن والاستقرار إلى سوريا، والدعوة إلى الحوار الوطني الشامل للوصول إلى حل سياسي لما يجري فيها بقيادة سورية، مسترشدة بذلك بالمادة السابعة والعشرين من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي نفسها والتي نصت على أنه: ”يتعين على الدول الأعضاء، الأطراف في أي نزاع، من شأن استمراره أن يضر بمصالح الأمة الإسلامية أو أن يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، أن تسعى لحلّه أولاً عن طريق المساعي الحميدة أو التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أية وسائل سلمية أخرى تختارها. ويمكن أن تشمل المساعي الحميدة في هذا السياق التشاور مع اللجنة التنفيذية والأمين العام“، إن قرار تعليق عضوية سوريا لا يتماشى مع نص وروح هذه المادة، لا بل إنه يتنافى مع ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والذي تناول ”دور المنظمات الإقليمية في إيجاد حل سلمي للمنازعات المحلية“.

300812 300812 12-47404 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ما فتئت الجمهورية العربية السورية تعبّر عن إيمانها بأهمية دور المنظمات الدولية والإقليمية التي هي عضو فيها، وذلك من خلال انخراط هذه المنظمات الإيجابي والموضوعي والمحايد في إيجاد حل سياسي بقيادة سورية للأزمة الجارية في سوريا. وفي هذا الإطار نشير إلى أن الدعوة لم توجّه إلى سورية أصلاً لحضور القمة الإسلامية التي عُقدت في مكة بما يعتبر خرقا آخر لميثاق المنظمة. هذا إضافة إلى أن قرار المنظمة بتعليق عضوية سوريا يشكل تهرباً من مسؤولياتها في لعب دور إيجابي لحل الأزمة الجارية بالطرق السلمية. لا بل إن هذا القرار من شأنه غلق جميع القنوات الدبلوماسية وبالتالي الخروج عن أهداف ومقاصد منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة.

إنه لمن دواعي الاستغراب الشديد أن تعقد القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي تحت عنوان التضامن الإسلامي في الوقت الذي تقوم به المنظمة بالتخلي عن دولة عضو فيها تمر في أزمة شاركت في تأجيجها دول أعضاء في المنظمة نفسها، مثل السعودية وقطر وتركيا، وذلك من خلال قيام هذه الدول بإيواء الجماعات الإرهابية المسلحة ورفدها بإرهابيين من جنسيات أجنبية عديدة وتقديم السلاح والمال لها من أجل تنفيذ عمليات عنف وإرهاب في سوريا، ومن خلال حض المجموعات المعارضة على رفض الحوار وتشجيعها على استمرار العنف، علاوة على فرض العقوبات الاقتصادية غير الشرعية الظالمة على الشعب السوري بهدف كسر إرادته السياسية ومعاقبته على خياراته الوطنية والقومية. كما أنه من المستهجن تأكيد القمة الإسلامية في بيانها الختامي على ''تصدي الدول الإسلامية للغلو والتطرف وعلى ضرورة التصدي للفكر المنحرف، وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره''، في الوقت الذي تقوم فيه بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدعم جميع أشكال التطرف والإرهاب والتشدد في سوريا من خلال إرسال عناصر متشددة مشبعة بالفكر السلفي والوهابي والتكفيري والجهادي للقتال في سوريا بهدف نشر الفوضى والدمار وبث روح الكراهية والتفرقة الطائفية والتطرف داخل سوريا. لقد استغلت المملكة العربية السعودية موقعها كدولة مقر لمنظمة التعاون الإسلامي لنشر وجهة نظرها المشوهة إزاء ما يجري في سوريا في محاولة منها لحرف النظر عما تقوم به من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق شعبها. ويأتي سلوكها المشبوه هذا المخالف لتعاليم الإسلام السمحاء مكملاً لمواقف سابقة مشينة بحق العرب والمسلمين في أكثر من مكان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة